

ظهر الجمعة

وَسُئِلَهَا الْقَبْلِيَّةُ

بقلم

توفيق رضا محيي الدين

تقديم الشيخ عبدالكريم محمد المدرس ، رئيس رابطة العلماء في العراق

كل نسخة غير مختومة بختم المؤلف تعد مزورة



الطبعة الأولى

١٩٨٤م

٦٦

١٤٠٤هـ

طبع بمطبعة الجامعة ببغداد شارع المتبني ت : ٨٨٨٨٥١٣

مجلس إدارة
الجمعية الخيرية
بمدينة جدة

مجلس إدارة
الجمعية الخيرية

بمدينة جدة

مجلس إدارة
الجمعية الخيرية

بمدينة جدة

مجلس إدارة
الجمعية الخيرية



مجلس إدارة

بمدينة جدة

مجلس إدارة
الجمعية الخيرية

١ - تفضلت مشكورة الرقابة العامة بالموافقة لطبعه ونشره ، رقم

الموافقة ٤ في ٢/١/١٩٨٤ .

٢ - من يرغب طبعه ونشره على نفقته الخاصة كلاً او جزءاً خدمة

للدين الحنيف فماذون مني بدون مقابل ، شريطة ان لا ينقص

او يزيد ، وعلى ان يحصل موافقة السلطة المعنية ويتقن في

طبعه كل اتقان ، والله تعالى يقول في سورة الكهف ٣٠ « انا

لا نضيع اجر من احسن عملاً » .

المؤلف

مجلس شورای ملی - تهران - ۱۳۰۴

شماره ۱۰۰

مجلس شورای ملی - تهران - ۱۳۰۴

مجلس شورای ملی - تهران - ۱۳۰۴

مجلس شورای ملی - تهران - ۱۳۰۴

مجلس شورای ملی - تهران - ۱۳۰۴

مجلس شورای ملی - تهران - ۱۳۰۴

المقدمة ، لأستاذنا سماحة الشيخ

عبد الكريم محمد المدرس ، رئيس رابطة العلماء في العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نور بالكتاب والسنة قلوب العارفين ، و أظهر
فرائد معانيهما بجهود الأئمة المجتهدين ، والصلاة والسلام على سيدنا
محمد الهادي الى الدين المبين ، وعلى آله وصحبه واتبعاه باحسان
الى يوم الدين :

وبعد فقد طالعت الرسالة الجلية الجليلة ، بعنوان ((ظهر الجمعة
وسنتها القبلية)) ، التي ألفها حضرة الأخ العزيز الحاج توفيق رضا
محي الدين ، حفظه الله تعالى في الدنيا وحشره في الآخرة مع المؤمنين
الأمينين ، فوجدتها رسالة مباركة نافعة تلمع منها الانوار ، لا معة مفيدة
للمسلمين المنصفين الذين ينظرون الى الكتاب والسنة النبوية على
ضوء فقه الأئمة المجتهدين ، حيث ان النقل من الكتب المعتمدة صحيح ،
والعبارات صافية صريحة ، ولا تبقى للناظر شبهة في المقام ، بل
ويلقى اليه نورا كمصباح الظلام ، وخلاصة الموضوع الأول ان من نظر
الى سنة الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم ، علم انها قول وفعل
وتقرير ، وصلاة الجمعة منذ ان فرضت كانت في كل بلد واحدة ،
كانت كذلك في المدينة المنورة مدة حياته عليه الصلاة والسلام ، وكذلك
في عهود الخلفاء الراشدين ، رضوان الله عليهم ، ولو جاز تعددها

بدون الضرورة لكان عليه السلام يصلى في مسجده ويأمر اماما ان يصلى في مسجد آخر بيانا للجواز ، ولم يسمع بذلك ، وكذلك كانت واحدة في ايام الامراء بعد الصحابة والتابعين ، وفي عهد الامويين والعباسيين ، الى ان تعددت في بغداد لكبرها وكثرة الازدحام فيها ، وذلك في موضعين ، الرصافة والكرخ ، ومضى على اقامتها في محل واحد من البلد الأئمة المجتهدون ، الا اذا اضطر الناس الى تعددها لضيق المقام ولم يقل امام معتبر القول بتعددتها بدون الحاجة الا الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله ، في احد قولييه على اختلاف الترجيح بينهما ، فمن صلى الجمعة في بلدة او قرية اقيمت فيها في محل واحد او في اماكن متعددة ، لكن بقدر الاضطرار والحاجة ، فلا كلام في صحة جمعته والاكتفاء بها .

واما اذا تعددت فوق الحاجة فمباشرة صلاة الجمعة لا تصح الا بتقليد الامام الاعظم القائل بجواز تعددها بلا ضرورة ، فاذا قلده المصلي وصلاتها ، فصلاته صحيحة وبرئت ذمته على ذلك القول فقط ، لا على قوله الثانى الأرجح عند كثير من علماء الحنفية ، ولا عند الأئمة الثلاثة ، مالك والشافعي واحمد رضى الله عنهم ، فيستحب اعادة صلاة الظهر ابراء للذمة على كل المذاهب وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (دع ما يربك الى ما لا يربك) (١)

(١) حديث صحيح سياى اسناده في الرسالة ، ان شاء الله تعالى وقوله اكرمه الله (فيستحب) أي عند مجرد التوهم ، اما عند قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة فالظاهر الوجوب ، اخذاً من ابن عابدين عن المقدسى عن ابن الشحنة عن جده التصريح بالندب عند مجرد التوهم ، اما عند قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة ، فالظاهر الوجوب ، ونقل عن شيخه ابن الهمام ما يفيد ، وتام المسئلة في الحاشية الكبرى لابن عابدين رحمه الله وذكرتها في الرسالة ، وان ابن عابدين هو المصدر المعتمد عند السادة الحنفية ، وفي التاج الجامع للاصول في احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ٢٨٥/١ شرح مهم بهذا الشأن ثم يقول فعلم مما سبق ان الأئمة كلهم قالوا بصلاة الظهر بعد الجمعة ، اذا لم تتوفر شروط الجمعة ولم ينفرد بذلك الشافعي ، كما فهم بعض من يدعى العلم ، ورضى الله عن الأئمة كلهم اه ما فى التاج والله الموفق والمعين .

واما الموضوع الثاني من الرسالة اعني السنة القبلية فله ادلة معتبرة ،
والبرهان على اعتبارها اولا اقامتها من قبل الائمة الاربعة واتباعهم
في مشارق الارض ومغاربها ، والائمة الاربعة مع من تبعهم هم الاكثرية
الساحقة للمسلمين ، فاذا دار حكم خلافي بين فريقين من المسلمين ،
فريق يمثل الاكثرية وفريق على الاقلية ، فالعمل بما عليه الاكثر اولى
واوفق بوصايا الخلف عن السلف ، وبقوله صلى الله عليه وسلم
(الجماعة رحمة والفرقة عذاب) (١) ثانيا اقامة الرسول لهذه السنة
القبلية فقد اخرج الترمذي عن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه انه
كان يصلي قبل الجمعة اربعا وبعدها اربعا .

ثالثا : امره صلى الله عليه وسلم سليك الفطفاني حين دخل المسجد
النبوي والنبوي فوق المنبر يخطب باقامة ركعتين لا سيما وفي بعض
الروايات قال له (هل صليت قبل ان تجيء) .

رابعا : قوله صلى الله عليه وسلم (بين كل اذنين صلاة) اي

بين كل اذان واقامة .

(١) رواه عبد الله بن احمد في زوائد المسند ، والقضاعي في مسند
الشهاب عن النعمان بن بشير رضى الله عنه وتكلم البعض فيه بانه
ضعيف وقال السخاوي سنده ضعيف لكن له شواهد ، الجامع
الصغير بها مش فيض القدير ٣٥٧/٣ مع الشرح ، واما بقية
الاحاديث التي اوردها سماحة الاستاذ هنا فقد بينت اسانيدها
وتفاصيلها في الرسالة عند ذكر اي منها ، فام نذكرها في هذا
المجال .

خامسا : قياس الجمعة على الظهر بجامع الفرضية العينية .
هذا ما كتبناه على عجل والله استل النفع بتلك الرسالة للمسلمين
وان يكثر من امثال مؤلفها للذود عن السنة النبوية بالوجوه المشروعة
في الدين ، بمنه وفضله انه سميع قريب مجيب .

المدرس في مدرسة
الحضرة القادرية عبد الكريم محمد المدرس
توقيع وتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى

آله وصحبه ومن والاه .

وبعد :

فلا يخفى على العلماء الكرام أن من يتولى أجابة دينية أو
يبين للناس حكماً من احكام الشرع عليه أن يكون ذا أهلية
شرعية ، واقفا بصحة مايقوله ، مطلعاً بذلك الحكم وبرجانه ،
ولا يقول عنه شيئاً من غير علم ، لقوله عز وجل ، (ولا تَقْفُ
ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه
مسئولاً) (١) ، اى لاتتبع ما ليس لك به علم ، اى مانم يتعلق
بعلمك ، والمراد بالعلم هو الاعتقاد الراجح المستفاد من سند
معتبر ، راجع تفسير الامام البيضاوى ج ٤ ص ٢٠٢ .

وأن يعتمد على مصادر عملية معتمدة شرعاً ، لاغيرها ، اذ لو
كانت فى المصدر شبهة ، كمخالفة الاجماع او عدم رعاية الراجح
للافتاء والقضاء ، فلا يجوز أن يعتمد عليه ، لأن العمل بالمرجوح
جهل وخرق للاجماع ، نص عليه فى الدر المختار بهامش ابن
عابدين ١ / ٦٩ وقال لأن المرجوح فى حكم المنسوخ
فليحفظ ، اما فى مذهب الشافعى فقال السبكي منع العمل بالقول

(١) سورة الاسراء آية ٣٦ .

المرجوح فى القضاء والافتاء ، دون العمل لنفسه - بشروطه -
ومذهب الحنفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه ، لكون المرجوح صار
منسوخا كما تقدم - « ١ » ولهذا ايضا حسابه وتفصيله يذكره ابن
عابدين ١/١٦٩ هـ ، وقوله (جهل وخرق للاجماع) ، أي
لأن اتباع الاجماع واجب ومخالفته حرام ، لقوله تعالى فى الآية
٦٣ من سورة النساء ، (اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر
منكم) ، قال الامام الرازى فى التفسير الكبير ، تشتمل هذه
الآية على اصول الفقه لأنها الكتاب والسنة واشير اليهما بقوله
تعالى (اطيعوا الله واطيعوا الرسول) ، والاجماع واشير اليه
بقوله (واولى الامر منكم) ، الخ ولقوله جل علاه ، فى
سورة النساء ١١٤ ، (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له
الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين نو"له ماتولئى و نصلي"ه جهنم
وساءت مصيرا) ، قال البيضاوى دلت على حرمة مخالفة الاجماع ،
لأنه تعالى رتب الوعيد الشديد على مشاققة الرسول صلى الله
عليه وسلم ، واتباع سبيل المؤمنين ، واذا كان اتباع غير سبيلهم
محرمًا ، فكان اتباع سبيلهم واجبا ١ هـ .

(١) ويدل عليه قوله تعالى فى سورة الاحزاب ٧٠ « يا ايها الذين آمنوا
اتقوا الله وقلوا قولا سديدا » الآية اى قاصدا الى الحق من سد
يسد سدادا ، بفتح السين اى الصواب ، كما فى تفسير
البيضاوى ٣/١٦٩ والمصباح المنير ١/٤١٣ .

فمن لا يعبأ بالفقه الشريف ، أو بأصل من أصوله ، أو يرتكب مخالفة الاجماع ، او المذاهب الأربعة (١) ، خاصة في الافتاء او القضاء ، عمدا ومختارا ، فلا يجوز الاعتماد على افتاءه أو تأليفه ، لعموم قوله تعالى ، في سورة هود ١١١ (ولا تركنوا الي الذين ظلموا فتمسكم النار) الآية ، وبدليل الحديث (د ع ما يريك الي الى ما لا يريك) عن الامام الحسن بن علي بن ابي طالب رضى الله عنهما ورمز الحافظ السيوطى لصحته فى الجامع الصغير بهامش فيض القدير ٣ / ٥٢٩ ، وفى التاج ٥ / ٢١٢ ، رواه عنه بسند صحيح ، الترمذى واحمد وابن حبان ، وفى فيض القدير قال الذهبى سنده قوى ويقول رواه عنه النسائى وابن مساجه ورواه السيوطى عن الترمذى ، والامام النووى فى الأذكار ٣٩٣ وفى الحديث المتفق ، (فمن اتقى الشبهات ، فقد استبرأ لمرضه ودينه) ، هذا من حديث رمز السيوطى لصحته ، فى الجامع الصغير بهامش فيض القدير ٣ / ٤٢٣ رقم الحديث ٣٨٥٦ ، عن النعمان بن بشير رضى الله عنه ، وكذلك عليه أن يستند على القول الراجح لما تقدم ، ومما ثبت رجحانه بتحقيقات حملة الشرع

(١) فى الاعانة ٢٣٣/٤ الحكم الذى خالف المذاهب الاربعة فهو كالمخالف للاجماع ، أى فينقض ، ولا يجوز تقليد غير المذاهب الاربعة فى افتاء او قضاء كما فى المصدر ٢١٧/٤ .

وهم المجتهدون في الدين ، والمختصون بدقائق التشريع من
 العلماء العاملين ، رضى الله تعالى عنهم ، والمعتمدون بدون ريب ،
 للحديث المذكور ، فان ما أثبتته هؤلاء البررة او استنبطوه من نص ،
 ان كان ذلك اجماعاً مستوفي الشروط ، فيجب اتباعه كصريح
 الحكم ومخالفته حرام ، او من مجتهد باستنباط صحيح ، من
 الكتاب أو السنة فان ذلك ايضا واجب الاتباع بالنسبة لمقلديه
 وبشروطه ، لكون البارئ عز حكمه ألحق حكمهم بحكم
 الرسول صلى الله عليه وسلم ، في كشف حكمه تعالى ، قاله
 الحجة الغزالي في الاحياء ١ / ٥ واستدل بقوله تعالى ، (ولور دوه
 الى الرسول والى اولى الامر منهم ، لعلمه الذين يستنبطونه
 منهم ، ولولا فضل الله عليكم ورحمته لا اتبعتم الشيطان الا قليلا) ،
 النساء ٨٥ ، ويجد القارئ الكريم لهذه المسئلة شرحاً وافياً
 في كتابي ، (بغية الناصحين) المهيء للطبعة الثانية ، والله المعين
 الهادي .

سبب التأليف ، وفيه مهمات

أحد الخطباء بعد صلاة الجمعة كان يجيب على أسئلة الحاضرين ممن يسئلونه ، فأجاب على سؤال بشأن إعادة ظهر الجمعة وقال : (لا يصلى ظهر الجمعة إلا عوامُ الشافعية) ، ! واكّد قوله مرة أخرى فى نفس الوقت ، ولله فى خلقه شؤون « ١ » ، والغفلة كثيرون ، ممن يرحبون بهذه العقيدة ، ويشددون على استنكار إعادة ظهر الجمعة مطلقا ، الأمر الذى يؤدى أحيانا الى نزاع وفراق بين الاخوة المسلمين ، مرّد ذلك أن البعض من غير المذاهب الأربعة كأهل الظاهر اعتبروا صلاة الجمعة كسائر الصلوات يجوز لأهل البلد أن يصلوها فى مساجدهم وسيأتى قريبا إيضاح ذلك باذن الله ، وهكذا بعض الحنفية رجّحوا قولاً لأبى حنيفة رحمه الله بأن صلاة الجمعة تؤدى فى مصر واحد بسواضع كثيرة مطلقا على المذهب دفعا للخرج ، أو خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة ، وهذا القول عندهم عليه الفتوى ، فيتصورون أنه الوحيد من الامام بشأنها ولم يتعمقوا الى تحقیقات المحققين من انفسهم انهم اثبتوا رجحان

(١) مفردة شأن وهو الخطب والأمر صفر ام عظم ج شؤون وشئین كما فى القاموس . أما فى المنجد ، فالحال والطبيعة ج شؤون وشؤون ، يراو واحدة وراوين .

قوله الآخر الذى يمنع جواز تعدد الجمعة فى مصر واحد ،
 الا بقدر الحاجة ، وهذا موافق للشافعية وبقية المذاهب الأربعة ،
 ولم يرد جواز التعدد الا بقدر الحاجة من كل منهم رحمهم
 الله ، يؤيد ذلك ماورده الامام الشعرانى فى ميزانه
 ج ١ ص ١٧٤ / والتاج ١ / ٢٨٥ ، فالقول الآخر من الامام الاعظم رحمه الله ،
 أنه اقوى وأظهر عند ائمة منهم ، ففى المسئلة خلاف قوى فيما بين
 الحنفية بالذات ، فمن لا يعيد ظهر الجمعة مطلقا ، اما اعتمد على
 المجمل الذى سيأتى شرحه ، واما اخذ بقول اناس جهلوا حكمة
 الشرع وفلسفة تشريع صلاة الجمعة ، وقسم مفرقون يتمسكون
 بذلك لتحقيق غايتهم ، والله اعلم ، واهل الظاهر أخذوا بقول
 داود من أن (الجمعة كسائر الصلوات يجوز لأهل البلد أن يصلوها
 فى مساجدهم) ، لاحظ الميزان ١ / ١٧٤ ، ولا يخفى على اهل العلم
 ان قول داود هذا لا يبريء ذمة المكلف ان عمل به ، اذ للجمعة
 شرائط معينة ، فلو كانت غير مستوفاة فيلزم المصلى اربع " بعد
 الجمعة بنية الظهر ، حاله حال من تفوته صلاة الجمعة ، وان من
 شرائطها عدم تعددها بلا حاجة ، فوجب صلاة ظهرها عند التعدد
 فى البلد ، اذا كان اكثر من الحاجة ، خروجا عن العهدة بيقين وتبرئة
 للذمة ، وهذا هو الصواب الذى اخذ به العباقرة من الائمة

الأبرار ، والمحققين الأخيار « ١ » ، فبناء على ما تقدم وجدت من الضروري كشف هذا الأمر ورفع اللثام عنه ، كما اقره الشرع ، وعمل به الأئمة المختصون ، من كبار الفقهاء ، واحتضنته المصادر المعتمدة ، ولقد اورد العلامة الديوهجي بذيل رسالة هداية المرتاب للشيخ محمد امير الموصلى ٥٤ ، ان صلاة الجمعة كانت فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، والخلفاء الراشدين ، لم تَقَم الا فى المسجد النبوى الشريف ، وذلك لعدم جواز التعدد ، اذ لوجاز التعدد لوقع ولو مرة لبيان التشريع ، فان عدم الوقوع دليل على عدم الجواز ، فكان عدم التعدد شرطاً من شروط صحة الجمعة ١ هـ باختصار ، وسأذكر بعون الله أنه لم يحفظ من صحابى وتابعى جواز تعدد الجمعة ، بل ورد فى الميزان أن الامام عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى بعض عماله ، أن اقيموا الجماعة فى مساجدكم ، فاذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا خلف امام واحد ١ هـ وقى تأريخ الأمم الاسلاميه للخضرى ٢ / ٩٥ ، كانت اقامة الصلاة من اعمال الخليفة ، فهو الذى يقيمها بنفسه ، او بواسطة نائبه ، وكان فى كل مصر مسجد جامع واحد ، تؤدى فيه الجمعة ، ولاينصب منبر فى غيره ،

(١) مياتي تفصيل بهذا الشأن عن كتاب ابن عابدين والتاج الجامع للاصول ، وغيرهما . بينات وافية وشافية ان شاء الله تعالى .

فلم تكن تقام الا جمعة واحدة في مصر «١» ولم يبلغنا
انه تعددت المنابر في البلد الواحد ، في عهد الخلفاء الراشدين ،
رضى الله تعالى عنهم ١ هـ قاله التاج ايضا ١ / ٢٨٥ ولا يفوتني
أن الجمعة اذا استوفت شروطها واديت بلا مية ولا اشتباه ، فلا
داعى لاعادة ظهرها ، ولكن اذا كانت غير مستوفاة الشرائط ، فلا يخرج
المكلف بها عن العهدة بيقين ، فلا بد من الاربع بعدها بنية الظهر تبرئة
للذمة ، وان الفرائض لا تبني على الشكوك بتفصيلها ، وفي ظري
ما تقدم حسم للكلام في هذه المسئلة ومع ذلك فان الشرع هو الحكم
العدل في كل أمر ديني ، فتفضلوا بالامعان للحقائق على
الوجه الآتي :-

ظهر الجمعة عند السادة الحنفية

في كتاب مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ١ / ٨٥ ، وهو كتاب
معتمد في الفقه عند الأحناف ، وعن الامام لاتجوز الجمعة الا في
موضع فقط ، لأنها من اعلام الدين ، فلا يجوز تقليل جماعتها ،
فان ادى في موضعين أو اكثر ، فالجمعة للأول تحريره ، وان وقعتا
معاً بطلتا لعدم المرجح ، وعند أبي يوسف تجوز في موضعين

(١) مصر ، البلد الكبير الذي فيه حاكم شرعي وحاكم سياسى وسوق
للبيع والشراء ويقال له مدينة ايضا ، لاحظ التاج الجامع
للاصول ١ / ٢٧٥ .

ان حال بينهما نهر كبير كبغداد ، او كان مصر كبيرا ، كما فى
 فتاوى الشمنى ، وروى عنه ، عدم الجواز اذا كان بينهما جسر
 ولم يرفع ، فكان يأمر برفع الجسر فى بغداد وقت الصلاة ،
 ليكون كمصرين ، ثم كل موضع وقع الشك فى جواز الجمعة
 بتفويت شرطها ، ينبغى أن يصلى المكلفون اربع ركعات ، وينووا
 الظهر ليخرجوا من عهدة فرض الوقت بيقين ، لو لم تقع الجمعة
 موقعها ، كما فى الكافى ، انتهى ما فى مجمع الأنهر بحذف وتصرف ،
 وهذا قول من قولى الامام الأعظم رحمه الله ، أما القول الآخر
 فقد اعتمده كتاب تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار فيقول بشأن
 فرض الجمعة انه يؤدى فى مصر واحد بمواضع كثيرة مطلقا
 على المذهب وعليه الفتوى ، شرح المجمع للعيني ، وامامة فتح
 القدير دفعا للخرج ، وعلى المرجوح ، فالجمعة لمن سبق تحريمه
 وتفسد بالمعية والاشتباه ، فيصلى بعدها آخر ظهر ادركه ولم
 يؤده ، الى آخر ما فى الدر المختار ١ هـ ، وهذا هو المدار
 لهذا الخلاف الذى يحسمه المحقق الكبير العلامة الحنفى ابن
 عابدين لمن ينبغى الحق ، ويتحرى عن الصواب لوجه الله ،
 فيقول رحمه الله تعالى ، فى ج ١ ص ٧٥٥ من حاشيته على
 تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار ، تفريعه ، (وعلى المرجوح) ،
 يفيد انه على الراجح من جواز التعدد ، لا يضلها بناء على ما قدمه

عن البحر ، من انه افتى بذلك مرارا خوف اعتقاد عدم فرضية
الجمعة ، وقال فى البحر انه الاحتياط فى فعلها ، لأنه العمل
بأقوى الدليلين ١ هـ ما فى البحر ، وقال ابن عابدين فيه نظر ،
بل الاحتياط هو الخروج عن العهدة بيقين ، لأن جواز التعدد
وان كان ارجح وأقوى دليلا ، لكن فيه شبهة قوية ، اذ خلافه
مروى عن ابى حنيفة ، واختاره الطحاوى والتمرتاشى وصاحب
المختار ، وجعله العتائى الأظهر ، وهو مذهب الشافعى والمشهور عن
مالك واحدى الروائين عن احمد ، كما ذكره المقدسى فى رسالته ،
(نور الشمعة فى ظهر الجمعة) ، بل قال السبكي من الشافعية
أنه قول اكثر العلماء ، ولا يحفظ عن صحابى وتابعى تجوز تعدد
الجمعة ، وقول البدائع انه ظاهر الرواية ، وفى شرح المنية عن
جوامع الفقه ، أنه اظهر الروائين عن الامام ، وفى تكملة الرازى
وبه تأخذ ، فهو حينئذ قول معتمد لا قول ضعيف ، ولذا قال
فى شرح المنية ، الأولى هو الاحتياط ، لأن الخلاف ، فى جواز
التعدد وعدمه قوى ، وكون الصحيح الجواز لضرورة الفتوى ،
لا يمنع شرعية الاحتياط للتقوى ، انتهى ما ذكره ابن عابدين ،
وأتبعه بقوله ، على أنه لو سلم ضعفه فالخروج عن خلافه
أولى ، فكيف مع خلاف هؤلاء الأئمة ، وفى الحديث المتفق عن
النعمان بن بشير رضى الله عنه (فمن اتقى الشبهات ، فقد

استبرء لعرضه ودينه « ١ » ولذا قال بعضهم فيمن يقضى صلاة عمره ، مع أنه لم يفته منها شيء ، لا يسكره ، لأنه اخذ بالاحتياط ، وذكر في القنية أنه الأحسن ان كان في صلاته خلاف المجتهدين ، ويكفينا خلاف من مر ، من الأئمة العظام ، ونقل المقدسى عن المحيط ، كل موضع وقع الشك في كونه مصرا^١ ينبغي لهم أن يصلوا بعد الجمعة اربعا^٢ بنية الظهر احتياطا^٣ ، حتى لو لم تقع الجمعة موقعها ، يخرجون عن عهدة فرض الوقت بأداء الظهر ، ومثله في الكافي ، وفي القنية لما ابتلي أهل مرو باقامة الجمعتين فيها ، مع اختلاف العلماء في جوازها ، امر أئمتهم بالأربع بعدها حتما^٤ احتياطا ونقله كثير من شراح الهداية وغيرها وتداولوه ، وفي الظهيرية اكثر مشايخ بخارى عليه ، ليخرج المكلف عن العهدة بيقين ، ثم نقل المقدسى عن الفتح أنه ينبغي أن يصلى المكلف اربعا^٥ ينوى بها ، (آخر فرض أدرك وقته ولم يؤده) ، ان تردد في كونه مصرا او تعددت الجمعة ، وذكر مثله عن المحقق ابن جرباش ، قال وفائده الخروج عن الخلاف المتوهم او المحقق ، وان كان الصحيح صحة التعدد ، فهي تقع بلاضرر ، وفي النهر لاينبغي التردد في ثبوتها على القول بجواز

(١٥) سبق اسناده وتفصيله ، راجع له فيض القدير ٢/٤٢٤ ، رقم الحديث في الجامع الصغير ٣٨٥٦ ورمز السيوطي لصحته .

التعدد خروجاً عن الخلاف ، وفي شرح الباقراني هو الصحيح ،
وبالجملة فقد ثبت أنه ينبغي الاتيان بهذه الأربع بعد الجمعة ،
لكن بقي في تحقيق أنه واجب او مندوب ، قال المقدسي ذكر ابن
الشحنة عن جده ، التصريح بالندب عند مجرد التوهم ، اما عند
قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة ، فالظاهر الوجوب ، ونقل
عن شيخه ابن الهمام ما يفيد ، وبه يعلم أنها هل تجزى عن
السنة ام لا ؟ .

فعند قيام الشك لا ، وعند عدمه نعم ، ويؤيده التفصيل
وتعبير التمرناشي بلا بد ، من كلام القنية المذكور ، وتام تحقيق
المقام ، في رسالة المقدسي ، وقد ذكر شذرة منها في امداد
الفتاح ١ هـ بقي أن تصلى - الأربع - جماعة او فرادى ، وقدمنا
في باب الأذان عند آخر شرح المنية عن ابي يوسف ، أنه اذا لم
تكن الجماعة على الهيئة الأولى لا تكره وهو الصحيح ، وبالعدل
عن المحراب ، تختلف الهيئة ، كذا في البزازية وفي التارخاينة
عن الولوالجية وبه نأخذ ، وانما اطلنا في ذلك لدفع ما يوهمه
كلام الشارح ، تبعاً للبحر من عدم فعلها مطلقاً ، نعم ان ادى الى
مفسدة لا تفعل جهاراً ، والكلام عند عدمها ، ولذا قال المقدسي نحن
لأنامر بذلك امثال هذه العوام ، بل ندل عليه الخواص ولو
بالنسبة اليهم ، انتهى ما نقلته عن العلامة الكبير ، والعالم الحرير ،
الشيخ ابن عابدين ١ / ٥١٧ ، وهو المصدر المعروف ، المعتمد في

فقه السادة الحنفية ، وبهذه الحقائق التي برهن بها ابن عابدين
 عن الأفذاذ الأخيار ، اندفع زعم من يتوهم بأن (لا يصلى ظهر
 الجمعة الاعوام الشافعية) ، بل الأمر على العكس تماماً ،
 إذ مر أنه لا يؤمر به العوام عند خوف مفسدة ، وأما العلماء الكبار ،
 والخواص والأبرار ، فلم يدعوه الا أن يؤتوا به ، للخروج عن
 العهد بيقين ، وبراءة للذمة ، وقد علمتم أن ذلك مما عند
 الحنفية قبل غيرهم ، فلينبه الغافل ، والرجوع من الخطأ فضيلة ،
 وجاء في التاج ١ / ٢٨٥ إذا كان في البلد مسجد واحد ،
 وصلوا فيه الجمعة ، أجزأتهم ، ولا ظهر عليهم باتفاق الأئمة ، لأن
 النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين ، لم يقيموا
 الا الجمعة واحدة ، في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، مع وجود
 مساجد أخرى ، لم يجمعوا فيها ، فان تعددت المساجد ، بالبلد ،
 فالأئمة فيها كلام ، فالمالكية يقولون : اذا تعددت المساجد ، فلا
 تصح الجمعة الا في المسجد القديم ، وهو ما اقيمت فيه الجمعة
 اولاً ، اي فمن صلى في غيره لم تصح جمعهم وعليهم الظهر ،
 وقال الحنابلة : تصح الجمعة في عدة مساجد اذا كان التعداد
 لحاجة ، فان كان لغير الحاجة صحت فيما أذن فيه الامام ،
 او صلى فيه فقط ، والا صحت السابقة يقينا ان علمت والا وجب
 عليهم كلهم الظهر ، وقال الحنفية : ان تعددت الجمعة في مساجد
 لا يضر ولو سبق احدها ، ولكن الأحوط صلاة أربع ركعات ،

بنية آخر ظهر ، والأفضل أن تكون في بيته لئلا يعتقد العوام
 فرضيتها - أي ان العوام لا يميزون أحيانا ان الجمعة المستوفاة
 الشروط لا يصلى بعدها الأربع ، فلا يبعد أن يعتقدوا فرضيتها ،
 في كل حال ، ولذلك ورد عند الحنفية هذا القيد ، كما هو ظاهر
 خوف المفسدة عندهم ، فاستمر التاج في اكمال ما بينه عن الحنفية
 فقال ، فان تيقن سبق جمعة اخرى كانت هذه الصلاة واجبة ،
 وان شك كانت مندوبة ، وشرط في صحة الجمعة اذن الوالى
 بأقامتها في هذا المسجد عند بنائه فقط ، وقال الشافعية ، اذا كان
 التعدد لغير حاجة اوزاد على الحاجة ، وسبقت احداهما ، فالسابقة
 هي الصحيحة ، فان تقارن الاحرامان ، اوشك ، فالكل باطلة ،
 وعليهم الظهر ، وتعدد الجماعة لا بد فيه من اذن الامام او نائبه ،
 وأما اقامتها فانه لا يتوقف على الاذن المذكور ، فاتضح من هذا
 أن التعدد اذا كان لحاجة كعدم محل يسعهم ، او كعداوة بينهم ،
 واقاموا جميعاً صحت كلها للضرورة ، وعليه الحنفية والشافعية
 والحنابلة - الى ان قال التاج - فعلم مما سبق أن الأئمة كلهم
 قالوا بصلاة الظهر بعد الجمعة ، اذا لم تتوفر شروط الجمعة ، ولم
 ينفرد بذلك الشافعى ، كما فهم بعض من يدعى العلم ، ورضى الله
 عن الأئمة كلهم ، وجزاهم عن الدين خيرا ، انتهى ما فى التاج الجامع
 للأصول واشرت اليه ،

ظهر الجمعة عند السادة الشافعية

وجاء في كتاب الأم للإمام الشافعي ١ / ١٧١ ، أن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى قال : لا يجتمع في مصر وإن عظم أهله وكثر عامله ومساجده إلا في موضع المسجد الأعظم ، وإن كانت له مساجد عظام ، لم يجتمع فيها إلا واحد ، وأيضها جمع فيه أولاً بعد الزوال ، فهي الجمعة ، وإن جمع في آخر سواه بعده لم يعتد للذين جمعوا بعده بالجمعة ، وكان عليهم أن يعيدوا ظهرها أربعاء ، وإن أشكل على الذين جمعوا أيهم جمع أولاً ؟ أعادوا كلهم ظهراً ، أما شروط صحة الجمعة ، فراجع لها الفقه الشريف ، ومن شروطها أن لا يسبقها بتحريم ولا يقارنها فيه جمعة بمحلها ، إلا أن كثر أهلها وعسر اجتماعهم بمكان واحد منه ، ولو غير مسجد ، من غير لحوق مؤذ فيه ، كحر وبرد شديدين ، فيجوز حينئذ تعددها بحسب الحاجة ، (قوله أن لا يسبقها بتحريم ولا يقارنها فيه جمعة) ، فالعبرة بالتحريم ، أي بتمام الرءاء من أكبر ، فلو سبقها به جمعة صحت الجمعة السابقة ، واللاحقة باطلة ، فيجب أن تصلى ظهراً ١ هـ بتصرف من كتاب الأمانة ٥٨/٢ - ٦١ .

وفي كتاب بغية المسترشدين ٨٠ من قال إن الجمعة لاتعاد ظهراً لأن الله تعالى لم يوجب ستة فروض في اليوم والنيلة ، فقد

أخطأ ، لما صرح به أئمتنا بأن نحو فاقد الطهورين ، تلزمه الصلاة في الوقت ، ثم اعادتها ككل من لم تغنه صلاته عن القضاء ، وإن من نسي إحدى الخمس ولم يعلم عيْنها تلزمه الخمس ١ هـ وفي الاعانة وأشرت إليه ، (مسئلة) ، سئل الشيخ الرملي عن شخص قال ، اتهم ياشافعية خالفتم الله ورسوله ، لأن الله تعالى فرض خمس صلوات ، واتهم تصلون ستاً باعادتكم الجمعة ظهراً ، فماذا يترتب عليه في ذلك ؟ فأجاب رحمه الله بأن هذا الشخص كاذب فاجر جاهل ، فإن اعتقد في الشافعية أنهم يوجبون ست صلوات بأصل الشرع كفر وأجرى عليه احكام المرتدين ، والاّ استحق التعزير اللائق بحاله ، الرادع له ولا مثاله ، عن اقترافه مثل هذا العمل القبيح ، نحن لا نقول بوجوب ست صلوات بأصل الشرع ، وإنما تجب إعادة الظهر إذا لم تعلم صحه الجمعة ، إذ الشرط عندنا أن لا تتعدد الجمعة في البلد ، لا بقدر الحاجة ، ومعلوم لكل أحد أن هناك فوق الحاجة ، وحينئذ من لم يعلم وقوع جمعته من العدد المعتبر « ١ » فإنه عليه الظهر ، كمن لم يصل الجمعة ، وما انتقد أحد على أحد من الأئمة رضى الله عنهم ، الاّ مقتته الله تعالى . وبذلك انتهى ما نقلته من الاعانة وغيره ، وظهر الحق والحمد لله .

(١) وبالشروط المقررة في الشرع .

حكم وجوب صلاة الجمعة ، وبعض مهماتها

(ياايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ، ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون) ، « ١ » هذا دليل قطعى لفرض صلاة الجمعة ، قاله ابن عابدين ١ / ٧٤٧ ويقول (الجمعة فرض عين يكفر جاحدها لثبوتها بالدليل القطعى ، وهو قوله تعالى - اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا لبيع) ، - « ٢ » فصلاتها فرض عين عند اجتماع شرائطها ، لأن الأمر بالسعى ظاهره الوجوب ، واذا وجب السعى وجب مايسعى اليه ، والبيع مباح فالنهي عنه يدل على الوجوب ، اذ لا ينهى عن الفعل المباح الا لفعل واجب ، ولقوله صلى الله عليه وسلم ، كما فى الجامع الصغير بهامش فيض القدير ٤ / ٣٢٣ ، (على كل محتلم رواح الجمعة) ، عن حفصة ام المؤمنين رضى الله عنها ، باسناد صالح ، وفى الغنية ج ٢ ص ٥١ قال الشيخ عبد القادر الكيلاني قدس سره ، أخبرنا الشيخ ابو نصر عن والده باسناده عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة في يوم

(١) سورة الجمعة ٨ (٢) وفى فيض القدير ٥ / ٣٩٨ ، ان الجمعة فرض عين ، كذا فى الاعانة وغيره .

الجمعة ، الا مريضا او مسافرا أو امرأة أو صبيًا أو مملوكا ،
ومن استغنى عنها بلهو أو تجارة استغنى الله تعالى عنه ، والله
غني حميد) ، وفي فيض القدير ٦ / ١٠٢ (من ترك ثلاث جمع تهاونا
طبع الله على قلبه) ، رواه الامام احمد وابو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه والحاكم ، عن ابي الجعد رضى الله عنه ،
وعده السيوطي من الأحاديث المتواترة ، كما فى المصدر ، وفيه
٦ / ١٠٣ صح عن ابي يعلى عن الحبر يرفعه رضى الله تعالى عنه ،
(من ترك الجمعة ثلاث جمع متتاليات ، فقد نبذ الاسلام وراء
ظهره) ، قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح فيعاقب على تركها اشد
من الظهر ويثاب عليها اكثر منه كما فى ابن عابدين ١ / ٧٤١ ،
وفى فيض القدير ٦ / ١٠٣ قال الغزالي اختلف رجل الى ابن
عباس رضى الله عنهما ، يسأله عن رجل مات لم يكن يشهد
جمعة ولا جماعة ؟ فقال فى النار ، فلم يزل يتردد اليه شهرا يسأله
عن ذلك ، فيقول فى النار ، فان صلاة الجمعة افضل الصلوات كما
فى الباجورى ١ / ٢٣٩ ، ويومها من ايام السرور وائتلاف القلوب ،
ومن ايام الاحسان التي يتجلى فيها البارئ تعالى على عباده ، ويقبل
فيها الأعمال ويضاعف الاجور ، ويستجيب الدعاء وفيه ماشاء الله
من الفضائل ، يشير الى شرفه قوله صلى الله عليه وسلم ، (سيد
الأيام عند الله يوم الجمعة) ، من حديث رواه الشافعى فى مسنده

واحمد في مسنده والبخاري في التاريخ ، عن سعد بن عباد رضى
الله عنه ، كما فى الجامع الصغير بهامش فيض القدير ٤ / ١٢٠ ،
وفى الشرح اسناده حسن ، ورقمه فى الجامع ٤٧٤٤ ، فلذا اتخذه
المسلمون عيدا يفتسلون فيه ويمسكون الطيب ويؤدون صلاته بجمع
عظيم ، يشهده جميع المكلفين من اهل البلدة ، ولا شك ان الجمع كل
ما كان اعظم كانت الهية فى النفوس اكبر ، بجانب الحكم الأخرى
التي تحتم عدم التجزئة مادام فى الأمر متسع ، ولذلك جاء
فى الميزان ١ / ١٧١ كذا فى غيره ، قول الأئمة الأربعة بعدم
جواز تعدد الجمعة فى بلد الا اذا كثروا وعسر اجتماعهم فى مكان
واحد ، وفى الاعانة ٢ / ٥٩ اعلم أن امر الجمعة عظيم وهى نعمة
جسيمة امتن الله بها على عباده ، وهى من خصائص هذه الأمة ،
وجعلها محط رحمته ومطهرة لآثام الاسبوع « ١ » ، ولشدة اعتناء

(١) وفى الاعانة ٢/٥٢ صلاة الجمعة افضل الصلاة ويومها افضل
الايام .

وخير يوم طلعت فيه الشمس ، يعتق الله فيه ستمائة الفعتيق من النار
من مات فيه كتب له اجر شهيد ووقى فتنة النار ، فقال الغزالي
وغيره ، عليك فى هذا اليوم بملازمة الاعمال الصالحة ، والوظائف
الدينية ، فان هذا اليوم للآخرة خصوصا ، وكفى بشغل بقيسة
الايام لامور الدنيا ، وفيه ساعة يستجاب فيه الدعاء مطلقا ، وهى
مبهمة فى جميع اليوم .

السلف الصالح بها كانوا ييكررون لها على السروج ، فاحذر من التهاون بها مسافرا او مقيما ولو دون الاربعين بتقليد ، وسأذكر قريبا بعون الله وعنايته حكم تاركها بغير عذر ، وهنا جانب مهم ، فى حضور المرأة لصلاة الجمعة ، فهى ضمن الأربعين المستثناة فى الحديث ، فلا تجب عليها صلاة الجمعة ، وصلاتها فى بيتها افضل لها من الجماعة فى المسجد ، الا المسجد الحرام او مسجد الرسول ، عليه السلام ، الاعجوز وهذا حديث شريف فى رواية للبيهقى عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (والله الذى لا اله غيره ماصلت امرأة صلاة خيرا لها من صلاة تصلها فى بيتها الا أن يكون المسجد الحرام او مسجد الرسول ، الاعجوز) ، ورواه عنه الطبرانى ، قال الهيثمى رجاله موثقون ، وفى صحيح البخارى طبعة بمبي لسنة ١٢٧٢ ص ٨١ ، عن سيدتنا عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، قالت : (لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ماحدث النساء ، لمنعهن المساجد ، كما منعت نساء بنى اسرائيل) ، وفى آخر رمز السيوطى لصحته أنه قال النبى صلى الله عليه وسلم ، (صلاة المرأة وحدها تفضل على صلاتها فى الجمع بخمس وعشرين درجة) ، عن ابن عمر رضى الله عنهما ، كما فى الجامع الصغير بهامش فيض القدير ٤ / ٢٢٢ ، وفيه حديث آخر رمز السيوطى لصحته ، (صلاة المرأة فى بيتها

افضل من صلاتها فى حجرتها ، وصلاتها فى مخدعها افضل من صلاتها
فى بيتها) ، رواه ابو داود عن ابن مسعود رضى الله عنه ،
والحاكم عن ام سلمة رضى الله عنها ، وفى الشرح ، (بيتها)
اى الموضع المهيأ للنوم ، ومخدعها ، خزانها التى فى اقصى بيتها ،
ونقل عن الفتح ، ووجه كون صلاتها فى الأخرى افضل ، تحقيق
الأمن فيه من الفتنة ، ويتأكد ذلك بعد وجود ما حدث النساء من
التبرج والزينة ، وقال البيهقى فيه دلالة على أن الأمر بأن لا يمنعن
امرئ نذب ، قول عامة العلماء ، وفيه دليل لمذهب الحنفية ان
الجماعة تكره لجماعة النساء كراهة تحريم ، قالوا من المعلوم أن
المخدع لايسع الجماعة ١ هـ فيض القدير واشرت اليه •

واما الحديث فى الجامع الصغير بهامش فيض القدير
٥ / ١٨٩ (كان لا يكاد يدع احدا من اهله فى يوم عيد ، الا
أخرجه) ، عن جابر رضى الله عنه ، اى يكاد صلى الله عليه
وسلم ، لا يدع عياله وحشمه وخدمه فى يوم عيد اصغر واكبر ،
احدا الا اخرجه معه الى الصحراء ، ليشهد صلاة العيد ، وفيه
ترغيب فى حضور الصلاة ومجالس الذكر والوعظ ومقاربة
الصلحاء لينال بركتهم ، الا أن فى خروج النساء الآن ما لا يخفى من
الفساد الذى خلا عنه زمن المصطفى صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه وسلم ، ولهذا قال الطيبي انه للنساء غير مندوب فى

زماننا لظهور الفساد ١ هـ وهذا فى زمنهم فكيف بزماننا وفيه
ملايخفى من التبرج والفساد والاستهتار ومنكرات سافرة السخ
ولاتنس قول عائشة رضى الله عنها المتقدم ،

لو ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما احدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بنى اسرائيل ،
رواه البخارى فى صحيحه ص ٨١ ، وفى بداية المجتهد لابن رشد
١ / ٢١١ ، قال القاضى قد فرقت السنة بين الحكم للنساء فى
العيدين والجمعة ، وذلك انه ثبت ان النبي عليه الصلاة والسلام ،
امر النساء بالخروج للعيدين ، ولم يأمر بذلك فى الجمعة .

حكم تارك صلاة الجمعة بغير عذر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (يا ايها الناس توبوا الى الله قبل أن تموتوا ، وبادروا بالأعمال الصالحة قبل ان تشتغلوا ، وصلوا الذى بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له ، وكثرة الصدقة فى السر والعلانية ترزقوا وتنصروا وتجبروا ، واعلموا أن الله افترض عليكم الجمعة فى مقامى هذا ، فى يومي هذا ، فى شهرى هذا ، فى عامى هذا ، الى يوم القيامة ، فمن تركها فى حياتي او بعدى ، وله امام عادل او جائر ، استخفافاً بها ، وجحوداً بها فلا جمع الله له شمله ولا بارك فى امره ، ألا ولا صلاة له ولا زكاة له ، ولا حج له ولا صوم له ، ولا ير له حتى يتوب ، فمن تاب تاب الله عليه) ، زواجر ابن حجر الهيتمى ١ / ١٢٢ - ١٢٣ وفيه رواه ابن مساجه عن جابر رضى الله عنه ، كذا فى القنية ٢ / ٥١ ، وفى الزواجر ايضا ١ / ١٢٢ ، قال النبى صلى الله عليه وسلم ، (لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات) اى التخلف عنها ، (او ليختمن الله على قلوبهم ، ثم ليكونن من الغافلين) ، احمد ومسلم وغيرهما عن ابن عباس وابن عمر رضى الله

عنهم « ١ » ، وفى حديث آخر عنه صلى الله عليه وسلم ، (من ترك ثلاث جمع تهاونا بها طبع الله على قلبه) ، رواه الشيخان والامام احمد وغيرهم ، عن ابى الجعد الضمرى او الضميرى ، وذكر العسكرى ان اسمه الأقرع ، ورمز السيوطى لصحته فى الجامع الصغير بهامش فيض القدير ٦ / ١٠٣ ، وقال صلى الله عليه وسلم ، (من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات ، فقد نبذ الاسلام وراء ظهره) ، رواه ابو يعلى عن الجبر رضى الله عنه قال الهيثمى رجاله رجال الصحيح لاحظ فيض القدير ٦ / ١٠٣ ، وفى الزواجر ج ١ ص ١٢٣ .

(تنبيه) ترك صلاة الجمعة من الكبائر ، ويوضحه ما ذكرته من الأحاديث ، وبه صرح غير واحد ، ويؤيده أن فعلها فى الجماعة على غير الأعذار المذكورة فى الفقه فرض عين اجماعا ، بل هو معلوم من الدين بالضرورة ، فمن استحلّه وهو مخالف للمسلمين كفر فيما يظهر ، لأنه مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة ، ثم لو قال انسان اصلى ظهرا لاجمعة قتل على الأصح عندنا ، لأن ذلك بمنزلة تركها من اصلها ١ هـ مافى الزواجر بتصرف ، وفى

(١) الزواجر بلفظ (عن ودعهم الجمعة) الخ ، وفيض القدير ٥/٣٩٧ ، ورمز السيوطى لصحته فى الجامع الصغير بهامشه .

الباجوري ١ / ٣٣٩ صلاة الجمعة فرضت بمكة ليلة الاسراء ،
ولم يصلها بمكة لأنه لم يكمل عددها عنده ، او لأن من
شعارها الاظهار ، وكان صلى الله عليه وسلم مستخفياً لا يمكن
من اظهارها ، واول من فعلها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة
رضي الله عنه ، بمحل يقال له نقيع الخصمان على ميل من
المدينة المنورة .

سنة الجمعة القبلية

أما سنة الجمعة القبلية فقد حررتها بثبوت والله الحمد ،
فأقول : جاء في التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول صلى
الله عليه وسلم ، ١ / ٢١٠ ، يندب قبل الجمعة ركعتان ، لقوله
صلى الله عليه وسلم (بين كل اذنين صلاة) ، رواه الخمسة
الأثر الترمذي عن عبد الله بن مغفل رضى الله عنه ، « ١ »
وقال أكرمه الله ، بل الجمعة كالظهر في القبلية والبعدية وعليه
الشافعي ، وقد انتصر له الشوكاني في نيل الأوطار بقوله
(فالصلاة قبل الجمعة مرغوب فيها عموما وخصوصا ، ولا حاجة لمدعى
الكراهة ، إلا النهي وقت الزوال ، وسنة الجمعة بعد الزوال ،
لاحين الزوال ، فتلاشت حجته ، والحق أولى بالاتباع ، ١ هـ ما
في التاج .

(١) سيأتى بتفصيل مهم ، وفي الإعانة ج ١ ص ٢٤٦ عن عبد الله بن
مغفل رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (بين
كل اذنين صلاة ، بين كل اذنين صلاة ، بين كل اذنين صلاة ،
قال في الثالثة لمن شاء رواه البخارى ومسلم ، والمراد بالاذنين ،
الاذنان والإقامة باتفاق العلماء .

وفى الشذرة الأولى بذيل رسالة هداية المرتاب للعلامة
الديوهجي ص ٤٨ « ١ » ، اعلم أن الصلاة قبل الجمعة من
مندوبات السنن وجاء بها الأمر من صاحب الشريعة صلى الله
عليه وسلم ، فى ضمن العموم وخصوصها ، وقد ورد انه عليه
الصلاة والسلام فعلها هو واصحابه والتابعون والأئمة المجتهدون
رضى الله تعالى عنهم ، وعليه عمل الأمة انى هذا الزمان ،
فالقول بانها بدعة فلا يجوز فعلها منكر من القول وزور ، ومما
استدل به رحمه الله هذا الحديث ، (لا يغتسل رجل يوم
الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه او يمس من
طيب بيته ، ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ، ثم يصلى ما كتب
له ، ثم ينصت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة
الأخرى) من حديث البخارى عن سلمان الفارسى رضى الله

(١) : الديوهجى هو الشيخ المرحوم احمد افندى بن محمد آغا بن
سليمان الشهير بالديوهجى ، ولد عام ١٢٨٨هـ فى مدينة الموصل
وتوفى ١٥ جمادى الآخرة ١٣٦٢ ، لازم شيخ الحذباء علما
وورعا العلامة الشيخ محمد افندى الرضوانى طاب ثراه ، ونال
منه الاجازة العلمية سنة ١٣١٩هـ فرحمة الله عليهما ، لاحظ
نهاية رسالة (هداية المرتاب فى جواز اهداء الثواب) تأليف
العالم المحقق الشيخ محمد امين افندى بن محمد سعيد آل ملا
يوسف الموصلى ص ٣ و ٤٥ .

عنه كما في تجربد الزبيدي ١ / ٨٩ ، فالاستدلال هو في
 قوله صلى الله عليه وسلم ، (ثم يصلى ماكتب له) ، ولم
 يقل ركعتين ، فيعم ركعتي التحية وسنة الجمعة القبلية ، وفي صحيح
 البخارى طبعة بمبى لسنة ١٢٧٢ هـ ص ٨٦ من حديث جابر
 رضى الله عنه ، (دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله
 عليه وسلم يخطب ، فقال : اصليت ؟ قال لا ، قال قم فصل ركعتين) ،
 رجاله ثقات وسيأتى بتفصيل عن ابن حجر والشوكاني وغيرهما ،
 وفي فيض القدير ١ / ٣٢٤ من حديث جابر رضى الله عنه ،
 (اذا جاء احدكم يوم الجمعة والامام يخطب ، فليصل ركعتين ،
 وليتجاوز فيهما) ، اى يخفف ، كما فى المصدر والتخفيف ان يقتصر
 على الواجبات ، كما فى فتح المعين بهامش اعانة الطالبين ج ٢
 ص ٨٨ وفى الاعانة ، ينوى التحية بنيتها وهو الأولى ، اوراتبة
 الجمعة القبلية ان لم يكن صلاحها ، وحينئذ الأولى ان ينوى التحية
 معها ١هـ ونقله من تحفة ابن حجر ، واطال ابن تيمية
 فى فتاواه الكبرى ج ١ ص ١٣٨ بشأن سنة الجمعة القبلية ،
 ونفى أن تكون راتبة الجمعة سنة ، بيد انه قال انها جائزة
 حسنة ، وحينئذ فمن فعل ذلك لم ينكر عليه ومن ترك ذلك
 لم ينكر عليه ، ثم يقول وهذا اعدل الأقوال ، الى آخر
 ماذكره ابن تيمية فى فتاواه ١ / ١٣٨ هـ وسيأتى باذن المولى

القدير ما يُطمئن المؤمن بشأن سنة الجمعة القبلية ، وفي مقدمة
 ذلك قول المحقق الشوكاني في النيل ٣ / ٢٧٤ أنه جاء سليك
 العطفاني يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم ، قائم على
 المنبر يخطب الناس ، فقال عليه الصلاة والسلام ، ياسليك ،
 (اصليت ؟ قبل أن تجيء) ، قال : لا ، قال قم فاركع ركعتين
 وتجاوز فيهما) ، قال الشوكاني قوله (قبل أن تجيء يدل على ان
 هاتين الركعتين سنة الجمعة قبلها ، وليستا تحية المسجد ١ هـ من
 حديث ابن مساجه كما في المصدر وفيه صححه العراقي ، وأخرجه
 ابو داود من حديث ابى هريرة رضى الله عنه ، والشيخان من حديث
 جابر رضى الله عنه ، وفيه ذهب الى مثل ما قاله المصنف الأوزاعي ،
 فقال ان كان صلى في البيت قبل أن يجيء ، فلا يصلي اذا دخل
 المسجد ١ هـ وقاله ابن حجر ايضا في ارشاد السارى لشرح
 صحيح البخارى ٢ / ٢٧٨ ، وسيأتى ، ومن تحقيق ابن حجر
 العسقلاني ٢ / ٢٧٤ هذه القصة ، عند مسلم من روايه الليث ابن
 سعد ، عن ابى الزبير عن جابر رضى الله عنه ، بلفظ جاء سليك
 العطفاني يوم الجمعة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 قائم على المنبر ، فقع سليك قبل أن يصلى ، فقال له (اصليت
 ركعتين) ؟ قال لا ، فقال : (قم فاركعهما) ، الى ان قال ابن حجر
 في المصدر ، وقصة سليك فقد ذكر الترمذى أنها اصح شيء روى

فى هذا الباب وأقوى ، وفى المصدر ٢٧٨/٢ قولهم انما امره
بسنة الجمعة القبلية ومستندهم قوله فى قصة سليك عند ابن مساجه
(أصليت قبل أن تجيء) ؟ لأن ظاهره قبل ان تجيء من البيت ،
ولذلك قال الأوزاعى ، اذا كان صلى فى البيت قبل أن يجيء فلا
يصلى اذا دخل المسجد ١ هـ .

وفى ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى كثير من الاختلافات
حتى بشأن تحية المسجد عندما يدخل المسجد والامام يخطب ،
فيقول ابن حجر فى المصدر ج ٢ ص ٢٧٩ تندفع تلك الاعتراضات
من اصلها بعموم قوله صلى الله عليه وسلم ، فى حديث ابى
قتادة ، (اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصل
ركعتين) ، متفق عليه ، وورد لها فى حال الخطبة رواية شعبة عن
عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله رضى الله عنه ،
يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب ،
(اذا جاء احدكم والامام يخطب فليصل ركعتين) ، متفق عليه
وفى فيض القدير ٥ / ٢١٦ أن النبى صلى الله عليه وسلم كان
(يركع قبل الجمعة اربعاءً وبعدها اربعاءً لايفصل فى شيء منهن) ،
رواه الخلعى فى فوائده من حديث علي بن ابى طالب رضى الله
عنه . ١ هـ .

عنه ، وقال الحافظ الزين العراقي اسناده جيد ، ١ هـ « ١ »
 فهذا وغيره من المهمات التي مرت في هذا المبحث يورد ضعف
 مقاله ابن تيمية في فتاواه ١ / ١٣٨ بنفى سنة الجمعة القبلية ،
 وكذا ما اورده ابن حجر العسقلاني في ارشاد السارى ٢ / ٢٧٩
 من ان سنة الجمعة القبلية لم يثبت فيها شيء ، وكذا من قال
 بنفيها ، ولعلمهم لم يصلوا الى عمق ما وصل اليه الحافظ العراقي
 بشأن حديث علي كرم الله وجهه الذي يدعمه مجموع احاديث
 اخرى وان كانت ضعيفة ويدعم كلامنا عمل الأمة الى يومنا
 هذا ومر التفصيل في المقدمة لاستاذنا الشيخ عبد الكريم
 محمد المدرس رئيس رابطة العلماء في العراق ، فان قول ابن
 تيمية وغيره لنفى سنة الجمعة القبلية اقل ما يقال فيه انه
 مرجوح ، فلا يؤخذ به لنفيها لأنه يناهض الراجح المعتمد ،
 والعبرة بالراجح المعتمد كما لا يخفى ، وقد بينت في صدر الكتاب
 نقلاً عن الدر المختار بهامش ابن عابدين ١ / ٦٩ أن العمل
 بالمرجوح جهل وخرق للاجماع ، لأن المرجوح في حكم المنسوخ

(١) الاقرب للصواب أن ما وجدنا له اصلاً ولو على بعد ولم نجد صريحاً
 يبطئه فهو خير ، وما لانجد له اصلاً ولا مبطلاً فهو موقوف موكول
 امره الى الله تعالى ، وما وجدنا له مبطلاً فالاصل بطلانه حتى
 يأتي ما يصححه ، الى آخر ما قاله الامام الشيرازي في الطبقات
 الكبرى ٢ / ٥٨ .

فليحفظ . ومن فتاوى العلامة الشيخ محمد بن ابي بكر ينقله ابن الصلاح ، يجب البحث عن الراجح ومن افتي بكل قول او وجه من غير نظر الى ترجيح ، فهو جاهل خارج عن الاجماع ١ هـ من كتاب بغية المستر شدين ص ٧ والملخص ان الرسول صلى الله عليه وسلم نقل عنه انه صلى قبل الجمعة وبعدها وكذا الاصحاب والتابعون والأئمة الأربعة واتباعهم ، وجاء في الحديث الصحيح الذى لا يقبل التأويل انه قال النبي عليه الصلاة والسلام ، (بين كل اذنين صلاة) « ١ » ، ولم يستثن يوم الجمعة ، بل حث على صلاة التطوع قبل الانصات الى خطبة الجمعة ثم حث على الانصات الى خطبتها ، وذلك بقوله صلوات الله وسلامه عليه (لا يغسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ، ثم يصلى ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام ، الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى) رواه البخارى عن سلمان الفارسى رضى الله عنه ، كما فى التجريد ١ / ٨٩ ، والاستدلال هنا بقوله عليه الصلاة والسلام (ثم يصلى ما كتب له) ولم يخص ركعتين فقط .

الم تكن لك قناعة ايها المؤمن بهذه الادلة والبراهين ؟

(١) رواه الخمسة كما فى التاج ١ / ٢١٠ .

دون ورود نهى لها من صاحب الشريعة ، بل بالعكس ورد عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال (لا تمنع احدا ان صلى فى اى
ساعة شاء من ليل او نهار ، غير ان لا يتحروا طلوع الشمس ولا
غروبها) ، البخارى عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ، ...
فمن لم يذعن الى هذه الحقائق الشرعية فعليه بنهى من النبى
صلى الله عليه وسلم اصح واقوى من كل مامر وما سيأتى ، وليتق
الله ربه والله شديد العقاب ، « ١ » .

واخيراً بعد هذه الايضاحات المهمة وددت ان اعيد الى الأذهان
مختصراً منها ومن غيرها للتأكيد والفائدة فقلت ،
كان العلامة المناوى شارح الجامع الصغير ، قد ذكر فى
شرح الحديث الذى ايده العراقى ، أن الجمعة كالظهر فى
الراتبة القبيلة والبعديّة ، وهو الأصح عند الشافعية وفى رسالة

(١) حال قيام المسلمين بالسنة القبيلة للجمعة فياللاسف الشديد ترى
البعض جالساً دون مبالاة من بين الكثرة الكثيرة من المسلمين ، فيا ايها
المؤمن ان نبيك الأمين صلى الله عليه وسلم حثك على صلاة التطوع
ما استطعت قبل حلول الخطبة وفي حديث آخر قال لا تمنع احدا
من الصلاة الا فى اوقات مكروهة وليست فى وقت مكروه فليمن
تخلق الفرقة ؟ والله تعالى يقول فى سورة آل عمران ١٠٣
(ولا تفرقوا) ، والرسول عليه السلام يقول فى حديث « الجماعة
رحمة والفرقة عذاب » ، ويقول (دع ما يريبك الى ما لا يريبك)
الاسنادان فى الرسالة والله الموفق .

هداية المرتاب المشار اليه ، اخرج الترمذى عن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه أنه (كان يصلى قبل الجمعة اربعاً وبعدها اربعاً ، وفى التاج ١ / ٢٨٥ نفس هذا الحديث والتعليق عليه وهذا نصه ، روى عن عبد الله رضى الله عنه ، انه كان (يصلى قبل الجمعة اربعاً وبعدها اربعاً) رواه الترمذى ، والغالب أنه بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليه ابن المبارك وسفيان والشافعى ، ويؤيده حديث ابن مساجه والطبرانى : (كان النبي صلى الله عليه وسلم ، يركع قبل الجمعة اربعاً وبعدها اربعاً ، لايفصل بينهما) ، انتهى ما فى التاج وشرحه ، واشرت اليه « ١ » ، وفى رسالة هداية المرتاب ص ٤٨ نقلاً عن جامع الاصول عن ثعلبة بن ابي مالك القرطبي ، كانوا فى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يصلون يوم الجمعة قبل الخطبة ، واذا خرج عمر ؛ وجلس على المنبر فأذن المؤذن ، فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانوا فى زمن عمر رضى الله عنهم محافظين على الصلاة قبل الجمعة ، وهل السنة الا ذلك ؟ فانهم نقلة الدين والسنة جميعاً ، خذل الله الجهل

(١) سبق ان اشرت الى اسناده وهو من حديث على رضى الله تعالى عنه ، رواه الخلمى فى فوائده وايده الحافظ العراقى كما فى فيض القدير ٢١٦/٥ وقوله بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ، اي بعلمه او بالاخذ منه .

ومتبعيه وأن الأئمة المجتهدين متفقون على سنية الصلاة قبل فرض الجمعة تأكيدا وندبا ، وكذا اخيار الأمة ، بل العمل على ذلك فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من غير منازع ولا نكير ، فالعجب كل العجب ممن ينهى عنها ، ويقول أنها بدعة وضلالة ويأمر بلزوم تركها !! ثم اعلم أن صلاة الجمعة وإن اختصت بشروط وقيود زائدة ، إنها صلاة الظهر بعينها ، ألا أنها ركعتان ، والخطبتان تقومان مقام الركعتين الآخرين من الفرض ، كما ورد فى الحديث وهو قول الأئمة ، وعليه علماء الأمة ، ولقد ثبت فى الصحيح سنة الظهر القبلية ، فسنة الجمعة مستغنية عن الاثبات ، لأنها هى بعينها ، وهذا القدر كاف لطالب الحق ، انتهى ما فى رسالة هداية المرتاب بتصرف وإيجاز ، وفى الجامع الصغير بهامش فيض القدير ٣ / ٢٠٩ ، حديث صحيح ، لا يقبل الزينغ ، فهو قوله صلى الله عليه وسلم ، (بين كل اذانين صلاة لمن شاء) ، وفى صحيح البخارى طبعة بمبى لسنة ١٢٧٢ هـ ص ٨٥ ، هذا الحديث رواه عبد الله بن مغفل المزنى ، بأنه صلى الله عليه وسلم قاله مرتين بدون لفظه (لمن شاء) ، وفى المرة الثالثة قال (لمن شاء) ، أى بين كل اذان واقامة صلاة لمن شاء التطوع « ١ » ، فحمل الاسمين

(١) القصد من الاذانين ، الاذان والاقامة ، واتفق على ذلك العلماء كما فى الاعانة واشرت اليه فى بداية الموضوع ، والمجموع للامام النووى ٤٦٣/٣ .

على الآخر شائع سائغ كالقميرين ، اورده الزمخشري وتبعه
القاضي ، فقال غلب الأذان على الاقامة وسماهما باسم واحد ،
وقال غيره لاحاجة للتغليب ، فان الاقامة أذان حقيقة ، لأنها اعلام
بحضور الوقت للصلاة ، كما أن الأذان اعلام بحضور الوقت ،
فالاقامة ايدان بفعل الصلاة ، ويؤيد أن الغاية من الأذنين ، هي
الأذان والاقامة ، هذا ما ذكره البخاري في صحيحه الطبعة المذكورة
ص ٨٥ في باب الأذان يوم الجمعة ، عن الزهري ، عن السائب بن
يزيد ، وفيه أن الذي زاد التأذين الثالث يوم الجمعة ،
عثمان بن عفان رضى الله عنه حين كثر اهل المدينة ، ولا يخفى وجود
اذنين ، فالثالث هي الاقامة ، بدليل سياق آخر من نفس الراوى
بنفس الصفحة من المصدر ، (أن التأذين الثانى يوم الجمعة امر به
عثمان رضى الله عنه ، وأذان عثمان رضى الله عنه ، اجمع عليه
الصحابه رضوان الله عليهم ، واذا قيل : اجماعه سكوتي ،
(الجواب) ، الاجماع السكوتي من الأصحاب حجة ، اذا لم
يعارضه الاجماع النطقى واذا عارضه فيقدم عليه ، كما فى كتاب
التعارض والترجيح للاستاذ البرزنجى ١ / ٤٨٦ ، وان ابن تيمية
ايضا لا يعارض هذا الأذان ، لاحظ فتاواه واشرت اليها والحاصل لقد
ورد فى الحديث الصحيح ثبوت استحباب الصلاة ، بين الأذان والاقامة

قبل الجمعة ، ومر حديث سليك العطفاني ، وحديث اعراقى وغيرها
 من الحجج والبراهين ، لسنة الجمعة القبلية ، ولم يرد لمنعها
 خبر ولا اثر ، بل جاء فى صحيح البخارى الطبعة المشار اليها
 ص ١١٠ ، عن نافع ، ان ابن عمر رضى الله عنهما ، كان يحدث
 عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : (لا امنع احدا ان
 صلى فى اى ساعة شاء ، من ليل او نهار ، غير أن لا يتحروا طلوع
 الشمس ولا غروبها) ، اى بأستثناء الأوقات المنهية انتي تكره الصلاة
 فيها اذا كانت ليس لها سبب ، وسنة الجمعة القبلية ليس بضمن تلك
 الأوقات التي تكره فيها صلاة لاسبب لها ، كما لا يخفى ، وقال
 صلوات الله وسلامه عليه الصلاة خير موضوع ، فمن استطاع أن
 يستكثر فليستكثر) ، رواه الامام احمد وابن حبان والحاكم
 وصححه عن ابى ذر ، رضى الله عنه . لاحظ فيض القدير ٤ / ٢٤٧
 وفى الختام قال عز وجل فى سورة الأحزاب آية ٧٠ (يا ايها
 الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم
 ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) ،
 صدق الله العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد ، وعلى اصحاب سيدنا محمد ، وعلى أتباع سيدنا محمد ،

وسلم تسليماً كثيراً ، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى
لولا أن هدانا الله .

المصادف ١/١/١٩٨٤ م رغبة خاتون ، بغداد ، العراق

٢٨ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ توفيق رضا محي الدين

رقم الهاتف : ٤٢٢٥٢٤٤

الصفحة	المواضيع
٣	كلمة للمؤلف
٥	المقدمة للشيخ عبد الكريم محمد ، رئيس رابطة العلماء في العراق
٩	الديباجة
١٣	سبب التأليف ، وفيه مهمات
١٦	ظهر الجمعة عند السادة الحنفية ، وغيرهم ، رحمهم الله
٢٣	ظهر الجمعة عند السادة الشافعية • رحمة الله عليهم
٢٥	حكم وجوب صلاة الجمعة
٣١	حكم تارك صلاة الجمعة
٣٤	سنة الجمعة القبلية

وتم الفهرست ايضاً والحمد لله

يوزع مجاناً

رقم الأيداع في المكتبة الوطنية ببغداد - ٣٩٥ - لسنة ١٩٨٤